التعقبات الصريحة

على رسالة النصيحة

للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي

تأليف

عبد الله بن عبد الرحمن بن حسين البخاري

الحلقة الرابعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقبل الدخول في ذكر الملحوظة الخامسة على رسالة (النصيحة)، أرغب في التنبيه على أمرين:

الأول: ليعلم الجميع أنَّ هذه التعقبات المسطورة على رسالة (النصيحة) هي مما كتبتُها سابقاً ولم أكتبها الآن، بل لم أزد عليها حرفاً واحداً، إلا ما كان من حاشية علقت عليها في إحدى الحلقات حول صور الهجر، وكان ذلك في الحاشية لا في المتن، وعليه فالمنشور من التعقبات في حلقاته الثانية والثالثة والرابعة – وهي هذه – هو مما كتبته بحروفه وأرسلتُ به إلى الدكتور إبراهيم، وهو الذي قرأه من ذكرتُ أسمائهم من العلماء والمشايخ في الحلقة الأولى، فلا يظن ظانٌّ أنني أكتب هذه التعقبات الآن، وإنما هي – كما قلت – مكتوبة منذ عام ١٤٢٩هـ.

الثاني: سأورد بعد هذه الحلقة بعض الملحوظات تتمة لهذه التعقبات، وهي ليست مما أرسلت بها إليه، وإنما آخذتُه عليها مشافهة في مضى من المجلسين المذكورين في الحلقة الأولى، وقد اطلع عليها بعض أهل العلم من المشايخ المذكورين سابقاً، لذا جرى التنويه والتنبيه، والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الملحوظة الخامسة

قوله وفقه الله في (ص ٢) من (الرِّسَالَة الورقية / طبعها عام ١٤٢٤هـ) بعنوان (نصيحة للشَّباب)!، وهي في المطبوعة بِدار الإمام أحمد (ص ١٣) بعنوان (النصيحة فيما يجبُ مراعاته عند الاختلاف، وضوابط هجر المخالف والرد عليه) (طبعت عام ١٤٢٨هـ)، قالَ:

«ثانياً: ينبغي أن يُعلم أنَّ أهل السُّنَّة بحقٍّ هم أهل الامتثال الكامل للإسلام اعتقاداً وسلوكاً، وَمِنْ قصورِ الفهم أن يُظن أن السُّنِّي أو السَّلفي هو: مَنْ حقَّق اعتقاد أهل السُّنَّة دون العناية بجانب السلوك والآداب الإسلامية، وتأدية حقوق المسلمين فيما بينهم..».

ثُمَّ نقلَ نقلاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية مِنْ آخر كتابهِ (الواسطيّة) ليس له علاقة مباشرة فيما قرَّره الدكتور هُنا، كما سيأتي بيانه بحول الله.

قلتُ: ولي مع هذا الكلام وقفاتٌ:

● الوقفة الأُولَى:

أقولُ بادئ ذي بدءٍ: ليس ثَمَّةَ خِلاف في أنَّ الامتثالَ الكامل بالإسلامِ هُو المطلوب، وأنَّ مَن امتثلَ بهِ قَلْباً وقالباً، عقيدةً وشريعةً وسلوكاً هُو مِنْ أهلِ الامْتِثَالِ الكَاملِ، واليقين التَّام وهُو سُنِّيٌّ سلفيٌّ بلا شكٍّ ولا مِرْيةٍ.

لكنَّ عبارة الدّكتور مُوهمة، وتَحْمِلُ معنىً غَير سديدٍ، حيثُ قالَ: «إن أهل السنة بحقٍّ هم أهل

الامتثال الكامل للإسلام».

ووجه الإيهام فيها: أنَّه يُفهمُ منْها أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أهلِ الامتثالِ الكَاملِ، فَليسَ مِنْ أهلِ السُّنَّة بحقٍّ!!!

وَ يُرشِّحُ هَذا الفَهْمَ الْمَفْهُوم مِنْ عِبَارتهِ مَا ساقَهُ مِنْ عِبَارةٍ عَقبَ تِلْكَ الجملةِ، وَهِي قَوله: «ومن قصور الفهم أن يظن أن السني أو السلفي هو من حقق اعتقاد أهل السنة دون العناية بجانب السلوك والآداب الإسلامية، وتأدية حقوق المسلمين فيما بينهم»، فَهذه العبارة - كمَا قُلتُ - تَزيدُ العبارةَ السَّابقة وُضُوحاً وتَجْليةً، وتدفعُ كُلَّ فهمٍ يُغايِرُ مَا سبقت الإشارة إليه مِنْ فَهْمٍ، وعليه:

فَهِيَ تَعْنِي - صَرَاحةً - أنَّ مَنْ ظَنَّ أنَّ السُّنِّي أو السَّلفي هو مَنْ حَقَّقَ اعْتِقَاد أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَمْ يَعْتَنِ بِجَانب الآدابِ الإسلاميَّة والسُّلوك، فَإِنَّ فَهْمَهُ قَاصِرٌ، وَمِنْ ثَمَّ فَهُو دَلِيْلٌ على خَطَأٍ فِي الرَّأي، ولا بُدَّ!!

فلو قيل: هذا غَيْرُ مُرَادٍ.

فَالْجَوابُ: كَلا، فهذَا هُو الْمُراد، ولا يُفهمُ مِنَ العِبَارةِ السَّابقةِ كُلِّها غَير ما ذكرتُ، ومَنْ فَهِمَ غَير ذلك فَلْيُرَاجِعْ فَهمهُ وَليدَقِّق فِي العِبَارَةِ مليًّا، وأَزِيْدُ الْجَوابَ إِيْضَاحاً بِأَنْ أَقول:

أ/ مَا مُرادُ الدّكتور بـ(قُصور الفهم) في العبارةِ السَّابقة؟، ثُمَّ:

ب/ هل الفهم القاصر: فهمٌ صحيحٌ، أمْ خطأٌ؟

فلو قيل: هُو صحيحٌ لكنَّه قاصرٌ؟ قلتُ: الصَّحيح القَاصر، هُو تامٌّ أم ناقصٌ؟ فإنْ قيلَ: ناقصٌ. قُلتُ: والنَّاقصُ، صَحيحٌ أم خطأٌ؟ فعادَ الأمر إلى الأَوَّلِ!! وَيدلُّ على ذَلكَ أنَّ كلمة (قُصور) التي استخدمها الدّكتور تَدلُّ عَلَى التَّقصيرِ، ومَعْلُومٌ أنَّ التَّقْصِيْرَ خللٌ وخَطأٌ، جاء في (لسان العرب) لابن منظور (٦/ ص ٣٦٤٦): «والتَّقصيرُ في الأمر: التَّوانِي فيه... واستقصرهُ أي: عَدَّهُ مُقَصِّراً... وقَصَّر فلانٌ في حاجتي: إذَا تَوانَى فيْها..»، وينظر: (تهذيب اللغة) للأزهري (٣/ص ٢٩٧٥)، وغيرها من كُتب الُّلغَةِ، ليتضح لك المعنى.

وأَنَا أعكسُ الأمر علَى الدّكتور فأقولُ:

ما الرَّأيُ فِي شَخصٍ: حقَّقَ جَانب السُّلوك والآدَاب الإسلاميَّة وتأديةِ حُقُوق الْمُسْلِمينَ فِيْمَا بَيْنَهُم، لكنَّه لَمْ يُحَقِّق اعْتِقَادَ أَهْل السُّنَّة؟ فيَا تُرَى أَيَنْفعهُ سُلوكهُ الْحَسن، وَتَفريطهُ فِي جَانبِ الاعْتقَادِ؟ وهَلْ مَنْ يَراهُ أنَّهُ ليسَ مِنْ أهلِ السُّنَّةِ، يَكُونُ مُصيباً أو مُخطئاً؟!!

● الوقفة الثَّانية:

إنَّ مِنَ الْمُتقرِّرِ لدَىَ عُلماء أهل السُّنَّةِ: أنَّ مَن حقَّق اعتقادَ أهَلِ السُّنَّة وَالجَمَاعةِ وَكانَ مُقَصِّراً فِي العَمَلِ، وَالقيامِ بالوَاجباتِ السُّلوكيَّة، فإنَّه يَنْتَفِعُ بِهذا الاعْتقاد، لكنْ لاَ يُعْتَبرُ مِنْ أهل الامتثالِ الكاملِ، وهذا هُو الذي يقالُ فيه (فُسَّاق أهل السُّنَّة)، قال الإمامُ أحمد: «قُبورُ أهل السُّنَّة من أهلِ الكبائر روضةٌ، وقبورُ أهل البدعة من الزُّهَّادِ حُفرةٌ، فُسَّاقُ أهلِ السُّنَّة أولياءُ الله، وزُهَّادُ أهلِ البدعةِ أعداءُ الله» من (طبقات الحنابلة) (١٢/٢ ط العثيمين). فأنتَ ترى أنَّ الإمام أحمد لم يُخرجهم بفسقهم عن دائرة السُّنَّة، كما هو ظَاهر عبارةِ الدّكتور!!

وَ إنَّهُ لَمِنَ الخطأ الفادحِ إخراجُ مَنْ فرَّطَ فِي جَانبِ الآدَابِ وَالسُّلُوكِ مَع تَحْقيقهِ لاعتقادِ أهل

السُّنَّة، عنْ دائرةِ أهل السُّنَّة والسَّلفيَّة!!

ومِنْ عبَارات الأئمَّة في تقرير هَذا الأصل:

١/ قالَ الإمامُ ابنُ القيِّم فِي (الفوائد) (ص ١١٧-١٢٠) تَحت فصل: (مخالفة الأمر أعظم من عمل المنهي عنه)، قال: «هذه مسألةٌ عظيمةٌ لَهَا شأنٌ، وهي: أنَّ تَركَ الأوامرِ أَعظمُ عندَ الله مِن ارتكاب المنَاهي، وذلك مِنْ وُجوهٍ عَديدة:... الثَّانِي: أنَّ ذَنبَ ارتكاب النَّهي مَصْدرهُ فِي الغَالب الشَّهوة والحاجة، وذَنبَ تَرك الأمرِ مَصدرهُ فِي الغَالبِ الكِبْر وَالعِزَّة، ولا يدخلُ الجنَّة مَنْ فِي قلبهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ، ويَدْخلهَا مَن ماتَ عَلى التَّوحيدِ وَإنْ زَنَى وَسَرقَ... - ثُمَّ ذكر أوجهاً ومنْها - الوجَهُ السَّادس: أنَّ فعل المأموراتِ حياة القلب وغذاؤه وزينته وسرورهُ وقرَّة عينه ولذّته ونعيمه، وترك المنهيَّاتِ بدون ذلك لا يَحصل له شيئاً مِنْ ذلك، فإنَّه لَو تركَ جميع المنهيات، وَلَمْ يَأتِ بالإيمان والأعمالِ المأمور بها، لَمْ يَنْفعه ذلك التَّرك شيئاً، وكانَ خَالداً مخلَّداً في النَّار.

وهذا يَتبيَّن بالوجه السَّابعِ: أَنَّ مَنْ فَعلَ المأمورات والمنهيَّات، فهو إمَّا نَاجٍ مُطلقاً إنْ غَلبتَ حَسنَاتُه سيئاتهِ، وإمَّا ناجٍ بعد أنْ يُؤخذ منْه الْحق وَيُعَاقب عَلى سيئاته، فمآلهُ إلى النَّجاة، وذلك بفعلِ المأمور، ومَنْ تَرك المأمورات والمنهيَّات، فهو هَالكٌ غَيرُ نَاجٍ ولا يَنْجُو إلاَّ بفعلٍ المأمورِ، وَهُو التَّوحيد.

فإنْ قيلَ: فهو إنَّما هلكَ بِارتكابِ الْمَحظُور، وهو الشَّرك؟ قيلَ: يَكْفي فِي الْهَلاك تَرك نَفس التَّوحيد الْمَأمور به وإنْ لَمْ يأتِ بضدٍّ وُجُودي مِنَ الشِّرك، بلْ متى خَلا قلبه منَ التَّوحيد رأساً فَلم يُوحِّدِ الله، فهو هَالكٌ وإنْ لَمْ يَعْبُد مَعه غيره، فإذَا انضاف إليه عبادة غيره عُذِّب على تركِ التَّوحيد المأمور بهِ، وفعلِ الشِّرك المنهي عنه....» إلى آخر كلامه المتين في البابِ، وكلُّه ردٌّ علَى هذه المقولة، وينظر فيه أيضاً (ص ١٥٣-١٥٤).

٢/ مِمَّا لا يَخفى علَى الدُّكتور - فيما أظنُّ - أنَّ الإمام مُحمد بن عبد الوهاب رحمه الله عَقَدَ أَوَّلَ بَابٍ في كتابهِ العَظيم (التَّوحيد) (باب فضل التَّوحيد وما يُكفرّه مِنَ الذُّنوبِ)، وذَكر فيهِ جُمْلة مِنَ الأدلَّة الدَّالة على هَذا الأصلِ، وَمِمَّا قَاله حَفيده العلاَّمة الشَّيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمَّد بن عبد الوهاب فِي كتابه العظيم (فتح المجيد) (١/١٣٧- ١٤٣- ط الفريان) شَارحاً الباب المشار إليه آنفاً قَالَ: «قالَ شيخُ الإسلامِ وغَيْرُهُ... فَإذا قَالَهَا عَلى وَجْهِ الكَمَالِ الْمَانِعِ مِنَ الشِّرْكِ الأكْبَرِ وَالأصْغَرِ؛ فَهذا غَيْرُ مُصِرٍّ عَلى ذَنْبٍ أصلاً، فَيغفر لَه وَ يحرَّم عَلى النَّار، وَإِنْ قَالَهَا على وَجْهٍ خَلص به مِن الشِّرك الأكبر دُون الأصْغَر، ولَمْ يَأْتِ بَعْدها بِمَا يُنَاقِض ذَلك، فهذه الْحَسَنةُ لا يُقَاومها شيءٌ مِنَ السَّيِّئَاتِ، فَيرجحُ بها ميزان الْحَسنَاتِ، كمَا فِي حَديثِ البِطَاقة، فيحرم على النَّار، ولكن تنقصُ درجته في الجنة بقدر ذنوبه. وهذَا بخلافِ مَنْ رجحت سيِّئاته على حسنَاتهِ، ومَاتَ مُصرَّاً على ذلك؛ فإنَّه يَستوجبُ النَّارَ وإنْ قالَ: لا إلهَ إلاَّ الله، وخلصَ بها مِنَ الشِّركِ الأكبرِ، لكنَّه لم يَمُتْ على ذلكَ، بل أتىَ بعد ذلكَ بسيِّئاتٍ رجحت علَى حسنةِ التَّوحيدِ، فإنَّه حالَ قولها كان مُخلصاً، لكنَّه أتى بذنوبٍ أوهنت ذلك التَّوحيد والإخلاصَ فأضعفتهُ، وَقَوِيَتْ نَارُ الذُّنُوبِ حتَّى أَحْرَقَتْ ذَلِكَ، بِخِلاَفِ الْمُخْلِصِ الْمُسْتَيْقِنِ؛ فَإِنَّ حَسَنَاتِهِ لاَ تَكُونُ إِلاَّ رَاجِحَةً عَلَى سَيِّئَاتِهِ، وَلاَ يَكُونُ مُصِرّاً عَلَى سيِّئاتٍ، فَإِنْ مَاتَ عَلى ذَلك دَخَلَ الجَنَّةَ، وإنَّما يُخَافُ علَى الْمُخْلِص أنْ يَأتي بِسَيِّئاتٍ رَاجحةٍ فيضعف إيْمَانه فَلا يقولها بإخْلاصٍ ويقينٍ مَانعٍ مِنْ جَميع السَّيِّئاتِ، ويُخشى عليهِ مِنَ الشِّركِ الأكْبَرِ وَالأصْغَرِ، فإنْ سَلِمَ مِنَ الأكْبَر بَقيَ مَعه مِنَ الأصْغَرِ، فَيضيف إلى ذَلك سيِّئاتٍ تَنْضَمُّ إلى هذا الشِّركِ، فَيرجح جَانب السَّيِّئات. فإنَّ السَّيِّئات تُضْعِفُ الإيْمَان واليَقين، فيَضْعُف قَول: لا إلهَ إلاَّ الله، فيمتنع الإخْلاَص بالقِلْب، فيصير المتكلِّم بها كالهاذي أو النَّائم، أو مَنْ يُحسن صَوتَهُ بآيةٍ منَ القُرآن من غيرِ ذَوقٍ وحَلاوةٍ، فهؤلاء لَمْ يَقُولُوها بكمالِ الصِّدق واليَقين، بَلْ يَأتُونَ بَعدهَا بِسَيِّئَاتٍ تُنقُضُ ذَلك، بلْ يَقُولُونَها مِنْ غَير يقينٍ وصِدْقٍ، ويَمُوتُون عَلى ذلك، ولَهُمْ سَيِّئاتٌ كثيرةٌ تَمْنَعُهم مِنْ دُخُولِ الجنَّة...».

و كمَا قَدَّمتُ فَإنَّ هَذا الأصلَ مُقرَّرٌ عنْدَ أهل السُّنَّةِ، ويُنْظَر فِي تَقريرهِ أيضاً زَيادة على ما سَبَقَ: (أصولُ السُّنَّة) لابن أبي زمنين (ص ٢٢٢)، و(عقيدة السَّلف أصحاب الحديث) للصَّابوني (ص

٨٦)، و(العقيدة الطَّحاوية مع شرحها) (ص ٣٦٩)، و(منهاج السنة) (٦/٢١٦-٢٢٧)، و(المجموع) (٢/٢٥٦) و(١٤/٤٢٠)، و(الواسطية) (١٤٧-١٥١)، و(كلمة الإخلاص) (ص ٢١)، و(فتح الباري) (١/ص٤٢ و٤٥ و٤٩ و٨٩ و٩٤ و٩٦..) كلاهما للإمام ابن رجب الحنبلي، وغيرها كثير من كتب السَّلف.

● الوقفة الثَّالثة:

نقلَ الدُّكتور كَلاماً لشيخِ الإسلام ابن تيمية مِنْ آخرِ كتَاب (الواسطية)، فَهِمَ منْهُ أَنَّهُ يَخِدمُ مَا قَرَّرهُ، وَليسَ الأمر كَذلك لِمَنْ تَدبَّر كلامَ شيخِ الإسلام؛ قَالَ شَيْخُ شُيوخنا العلاَّمة مُحَمَّد خليل هراس رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي (شرحه على الواسطية) (ص ٢٩٢) عنْدَ هَذا الفَصْلِ مِنْ كَلامِ شَيْخ الإسلام: «قَولُه: «ثُمَّ هُمْ مَع هذه الأصول...إلخ» جَمَعَ الْمُؤَلِّفُ فِي الفَصْلِ جِمَاعَ مَكَارِمِ الأَخْلاقِ الَّتي يَتَخلَّقُ بِهَا أَهْلُ السُّنَّة وَالْجَماعَة...».

وقالَ العلاَّمة مُحَمَّد بن صالح العثيمين رحمه الله فِي (شرحه على الواسطية) (٢/٣٦٩) في آخر شرحِهِ للفصلِ على التَّفصيل قَال: «فَليحرص المؤمنُ عَلى أنْ يَجْعَل أقوالهُ وَأفعالهُ كُلّها تَبعاً لكتاب الله وسنَّة رسول الله ﷺ؛ لينالَ بذلك الأجر، ويَحْصلُ به كمَال الإيمان وَالإنابة إلى الله عز وجلَّ».

قلتُ: وَهَذه المكارِم العَظيمة النَّاسُ مُتَفاوتُون فِي تَحقيقهَا بِحَسبِ تَفَاوت تَحَقُّقُ الإيمانِ فِي قُلُوبهم كمَا قَرَّرهُ أَهْل العِلْمِ، يُنْظَر مثلاً كلام الحافظ ابن رجب في كتابه النَّافع (فتح الباري) (١/ص ٨٩ و٩٤-٩٥)، وغيره من كتب أهل العلمِ، والله أعلم.

تنبيهان:

الأوَّل: أصلُ كلِّ شرٍّ يعودُ إلى البدعِ، كمَا قَال الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين) (١/١٣٦)؛ لذَا وجبَ الفِرَار مِنَ البدعةِ وأهلها، لِمَا تَجرُّه ويَجرهُ أهلها مِنْ مضارٍّ على الدِّين، والعياذ بالله، وَ: «أَصْحَابُ البِدعِ مِثل العَقَارب، يدفنونَ رؤوسهم وأيديهم فِي التُّرابِ، ويُخْرِجُون أذنابهم، فإذَا تَمَكَّنوا لدَغُوا، وكذلكَ أهَل البِدع مُختفونَ بين النَّاسِ، فإذا تَمَكَّنوا بَلغوا مَا أَرادوا» (المنهج الأحمد) (٢/٣٧) للعُليمي.

و قَدْ يَنْخَدِعُ بعض أهل السُّنَّة فيقع في حبائل الشَّيطانِ ومكَايدِهِ، وَيُخَالِف الْجَادَّة الْمَسْلُوكة عند أئمَّة أهل السُّنَّة في البابِ، وفِي ذَلك يقولُ الإمام ابن القيم في كتابه العظيم (إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان) (١/٢٣١- ط ابن الجوزي): «ومِنْ أنواعِ مَكايدِهِ وَمَكْرِهِ: أنْ يَدْعو العبدَ بِحُسن خُلقهِ وَطَلاقتهِ وَ بِشرهِ إلى أنواع مِنَ الآثام والفُجور، فيلقاهُ مَنْ لا يُخلِّصهُ مِنْ شَرِّه إلَّا تَجهُّمهُ وَ التَّعبيسُ في وجَهْهِ والإعراض عنهُ، فيُحسِّنُ لَهُ العدوُّ أنْ يَلْقَاهُ بِبشرهِ وطلاقةِ وَجههِ وَحُسن كلامهِ، فيتعلَّق به، فيرومُ التَّخلُّصَ منْه فيعجزُ، فلا يَزالُ العدوُّ يَسْعى بيْنَهُما حَتَّى يُصيبَ حاجتهُ، فَيَدْخُلَ عَلى العبدِ بكيدهِ مِنْ بابِ: حُسن الْخُلُقِ وَطلاقة الوجْهِ!

ومِنْ هَا هُنا وصَّى أطباء القُلُوب بالإعراضِ عَنْ أهلِ البِدَعِ، وأنْ لاَ يُسلِّم عليهم، ولا يُريهم طَلاقة وجههِ، ولا يَلْقاهم إلاَّ بالعَبوسِ وَالإعراضِ».

فانتبه أيها السُّني إلى هَذا المدخل، وكُنْ منْه عَلى حذرٍ، فَقَدْ نَصحكَ الإمام ابنُ القيِّم، وأبانَ لك السَّبيل ووصيَّة أطباء القُلوب، والمرء عَلى نفسه بصير.

الثَّاني: قالَ العلاَّمة الشَّيخ عبد الرحمن بن حسن بن الإمام محمَّد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في (فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد) (٢/٥٦٧ و٥٦٩- ط الفريان) شَارحاً أثر ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا الَّذي أورده الإمام محمد بن عبد الوهاب، وهو قوله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ أحبَّ فِي الله، وأبغضَ فِي الله، وَوَالَى فِي الله، وعَادَى فِي الله، فإنَّمَا تُنال ولايةُ الله بذلكَ، ولَنْ يَجِدَ عَبدٌ طَعْمَ الإيمانِ وَإنْ كَثرت صَلاتهُ وصومهُ حَتَّى يكون كذلكَ، وقد صَارت عامَّة مُؤاخاة النَّاس على أمرِ الدُّنيا، وذلكَ لا يُجْدي عَلى أهلهِ شيئاً».

قَالَ رحمه الله مُعلِّقاً بعد أنْ شَرحه: «فإذَا كانت البَلْوى قَد عمَّت بهذَا فِي زَمنِ ابن عبَّاس فِي خَيرِ القُرون، فمَا زادَ الأمرُ بعد ذلك إلاَّ شدَّةً، حتَّى وقعت الموالاة: عَلى الشَّرك، والبدعِ، والفُسوق والعصيان، وقَد وقعَ ما أخبر به ﷺ بقوله: «**بدأ الإسلام غريباً وسيعود غَريباً كما بدأ**»».

وَأوردَ الشَّيخُ العلاَّمة حُمود التّويجري رحمه الله في (تحفة الإخوان) (ص٣٤- ٣٧) كلامَ العلامة عبد الرحمن بن حسن آنفِ النَّقلِ، وقال عقبه: «قُلتُ: وَالأمرُ بَعْدَ زَمنِ الشَّيخ عبد الرحمن، أَعظم وأعظم، ولاسيَّما في زماننا هَذا الَّذي قَد اشْتَدَّت فيه غُربةُ الدِّين، وانعكستْ فيهِ الْحَقائِق عندَ الأكثرين، حتَّى عادَ المعروفُ مُنْكَراً، والْمُنْكَرُ مَعْرُوفاً، ومِنْ ذَلكَ: مُوالاةُ الكفَّار والمنافقين، وَمُوادتهم، ومصاحبتهم وَمُجالستهم وَمُواكلتهم ومشاربتهم والأُنْس بهم والانْبِسَاط معهم، كُلُّ ذلك صارَ مِنْ قَبيلِ المعروفِ عنْد أكثر النَّاس، بلْ عنْد كثيرٍ مِمَّن يَنْتَسبُ إلَى العِلْمِ وَالدِّين!.

وأمَّا الْحبُّ فِي الله والبُغْضُ فِي الله، والموالاةُ في الله والمعاداةُ في الله، وهَجْرُ أهلِ المعاصي لله، والاكفهرار فِي وُجُوههم مِنْ أجلِ مَا ارتكبوهُ من المعاصي، فكلُّ ذَلك قَد صارَ عند كثيرٍ منَ النَّاس مِنْ قَبيل المنكراتِ! حتَّى إنَّ كثيراً مِنَ الْمُنْتَسبين إلى العِلمِ قَد صَاروا يُدَنْدِنُونَ حَولَ إنْكَار هَذهِ الأعْمَال الفَاضِلةِ الْمَحْبُوبَةِ إلَى الله تعالى، وَيَعدُّونها مِنْ مَساوئ الأخلاقِ، ويَعِيْبُونَ عَلَى مَنْ يَعْمَلُ بِهَا وَ يَذمُّونَهم، ويعدُّونَهم لذلكَ أهل تجبُّرٍ وتكبُّرٍ وَ تَعنُّتٍ وَشُذُوذٍ وشدَّةٍ وغلوٍّ في الدِّين!

وقد سمعتُ هَذا أوْ بَعضه منْ بعض الْخُطباء والقُصَّاص الثَّرثارين المتشدِّقين الَّذين يَقُولُون مَا لا يفْعَلُون، وَ يَفْعَلونَ مَا لا يُؤْمَرون، ويَأْمُرونَ النَّاس بالبرِّ ويَنْسونَ أنفسهم وهُمْ يَتْلُونَ الكتَاب أَفَلا يَعقلون! وسمعتُ بعضهم يُصرِّحُ عَلى رؤوس الأشهادِ بإنكارِ الْحُبِّ فِي الله والبُغضِ في الله. وسَمعتهم أيضاً يَحُثُّون النَّاسَ فِي خُطَبهم وقَصصهم علىَ حُسن السُّلوك معَ النَّاسِ كُلِّهم واسْتِجْلاب مَودتهم ومحبَّتهم ويُرغبونهم فِي إظهار البشَاشة لكلِّ أحدٍ، وسواء علَى ظاهرِ كلامهم الصَّالح والطَّالح! ورُبَّما صرَّح بعضهم أنَّ هذه الأفعال الذَّميمة مِنْ حُسن الْخُلُق وَمِنْ مُقْتَضياتِ العَقْلِ، فَيُقالُ لهؤلاء الحيارى والمغرورين:

العَقلُ فِي بابِ الحبِّ والبُغْض وَالموالاة والمعاداة عَقْلان:

أحدهُما: عقلٌ مُسَددٌ موفَّقٌ قَاهرٌ للهوى والنَّفس الأمَّارة بالسُّوءِ، قد استنارَ بنُور الإيمان، وصارَ الحاكم عليه كتاب الله تعالى وسنَّة رسوله ﷺ، فهذا العَقل يقتضي مِنْ أصحابهِ أنْ لا يُقدِّموا عَلى طاعة الله تعالى وطَاعة رَسُوله ﷺ شيئاً أبداً، ويَقتضي مِنْ أصحابهِ أنْ يُحبوا في الله ويُبغضوا في الله، ويُوالوا في الله ويُعادوا في الله، ويُعْطُوا في الله ويَمْنَعُوا في الله، ويُسَارِعُوا إلى كلّ مَا يُحبّه الله ويرضاهُ منَ الأَقْوَال والأعمَال، سواء رضي النَّاس أو سخطوا، لا تأخذهم في الله لومة لائم، وما أقل هَذا العقل في هذه الأزمان المظلمة!

والعقلُ الآخر: عقلٌ مَعيشي نِفَاقِي مَخذول، قد قهرته النَّفس الأمَّارة بالسُّوء، وأسرته الحظُوظ الدّنيوية و الشَّهوات النَّفسية، وصارَ الحاكمُ عليه الهوى، فمحبَّتُه لِهواهُ، وبُغْضه لِهواهُ، ومُوالاته لهواه، وَ مُعَاداتُه لهواه، وبذله لِهواهُ، ومنعهُ لهواهُ، فهَذا العَقْل يقتضي مِنْ أربابهِ أنْ يَتَملَّقوا لسائرِ أصنَاف النَّاس، بألسنتهم ويُحسِّنوا السُّلوك معَ الصَّالح والطَّالح، وهَذا العقلُ هُو الغَالبُ على أكثر النَّاس في زماننا، عامَّتهم وخاصتهم! وما أكثره في المنتسبين إلى العلم! فَلا حول ولا قوة إلا بالله العلي

العظيم».

ثُمَّ نَقلَ الشَّيخُ كلاماً للإمام ابن القيِّم، وهُو قَوله عَن العَقل المعيشي: «يَظُنُّ أربابه أنَّهم عَلى شَيءٍ، ألَا إنَّهم هم الكاذبون؛ فإنَّهم يرونَ العقل أنْ: يُرضوا النَّاس على طَبقاتهم، ويُسالموهم ويَستجلبوا مودَّتهم ومحبَّتهم؛ وهَذا مع أنَّه لاَ سبيلَ إليه، فهُو إيثارٌ للرَّاحة والدَّعة عَلى مُؤْنَةِ الأَذى فِي الله، والموالاة فيهِ وَالمعَاداة فيهِ؛ وهو وإنْ كانَ أَسلم عَاجلةً فهو الْهُلْكُ فِي الآجلةِ، فإنَّه مَا ذاقَ طَعمَ الإيمانِ مَنْ لَمْ يُوالِ فِي الله ويُعادِ فيه، فالعقلُ كلُّ العَقلِ مَا أَوْصَلَ إلَى رِضَا الله وَرسوله، والله الموفِّق».

قلتُ: كلامُ الإمام ابن القيِّم في (مفتاح دار السعادة) (١/١١٧).

وعلَّقَ الشَّيخ حُمود التّويجري عَلى كلاَمِ الإمَام ابْن القيَّمِ بقولهِ: «إذَا عُلِمَ هَذا فَأهلُ العَقْل الْمَعِيشي لاَ يَرونَ بِمُدَاهنَةِ أَهْلِ البِدَعِ وَالفُسُوقِ وَالعِصْيان بَأساً، وكثيرٌ منْهم لا يَرونَ بِمُدَاهنة الكفَّار والمنافقينَ بَأْساً».